البناء
السنة الثامنة / الثلاثاء / 9 آب 2016 / العدد 2148
Eighth year / Tuesday / 9 August 2016 / Issue No. 2148

آفاق معركة حلب

■ حميدي العبدالله

نظرياً هناك ثلاثة سيناريوات يشكل واحد منها أفق المعركة الدائرة الآن في حلب بوصفها المعركة التي ستقرّر وجهة الحرب الدائرة في سورية. السيناريو الأول أن تنجح الجماعات المسلحة ومن يقف وراءها ويدعمها من تحالف دولي وإقليمي في السيطرة الكاملة على مدينة حلب وأريافها، ولا شك أنّ ذلك سوف يشكل هزيمة كبرى ليس فقط للدولة السورية، وأيضاً لحلفائها، وتحديداً روسيا وإيران اللتان تقاتلان إلى جانب الجيش السوري.

من الصعب توقع أن ينجح هذا السيناريو ويتحوّل إلى أمر واقع، على الرغم من أنّ «جيش الفتح» أعلن ذلك رسمياً والتحالف الدولي–الإقليمي الذي يخوض الحرب في سورية يسعى للوصول إلى هذه الغاية حتى وإنْ لم يصرّح علناً بذلك.

صعوبة وضع هذا السيناريو موضع التنفيذ، وبالتالي تحوّله إلى أن يكون هو أفق الحرب الدائرة الآن في سورية تأتي من حجم القوة العسكرية التي تتواجد الآن في محافظة حلب، وعدم قبول الدول المساندة لسورية بحدوث هذا السيناريو الذي يشكل ضربة قوية لها وإذا اقتضت المعركة إرسال المزيد من الدعم فإنه من غير المستبعد أن يحدث ذلك. السيناريو الثاني، أن يحسم الجيش السوري وحلفاؤه معركة حلب، المدينة والأرياف، لمصلحتهما بشكل كامل، وهذه العملية بدأت وتوزعت على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، كانت في نهاية عام 2015 وبداية 2016 وانتهت بالاتفاق الأميركي الروسي على «وقف العمليات العدائية» وتمّ في هذه المرحلة تحرير أجزاء واسعة من الريف الجنوبي والشرقي والشمالي والغربي من محافظة حلب. المرحلة الثانية التي بدأت منذ أكثر من شهر وانتهت بتحرير حي بني زيد والليرمون وطريق الكاستيلو، وإنْ كان لم تستكمل بعد هذه المرحلة إلا بعد تحرير مخيم حندرات وتلة عبدربة وكفر حمرا والبلدات الواقعة بين نبّل والزهراء وحلب على الطريق الدولي. وكان ينتظر أن تبدأ المرحلة الثالثة، بعد استكمال المرحلة الثانية وتبدأ من خان طومان باتجاه الراشدين وصولاً إلى خان العسل، وقد تتأخر هذه المرحلة في ضوء الهجوم المضادّ الذي شنّه «جيش الفتح» بدعم من التحالف الدولي والإقليمي الذي يقود الحرب على سورية.

لا شك أنّ السيناريو الثاني أكثر واقعية من السيناريو الأول في ضوء ما تحقق في حلب في أقلّ من عام، ولكن ذلك لا يعني أنّ هذه العملية سوف تنجز بسهولة وفي وقت قصير.

السيناريو الثالث، يكمن في التوصل إلى اتفاق جديد يكرّس الوضع القائم الآن في محافظة حلب، وإطلاق مسار تفاوض لتسوية سياسية في سورية، على قاعدة توحي بأنّ جميع الأطراف المتحاربة تحاور استناداً إلى واقع ميداني لا يضعها في موقع المهزوم.

حلب... خيوط النصر وأنفاق التآمر

■ لؤي خليل

هل هي دعابة ما يصرّح به المسؤولون الأميركيون وساسة الغرب والخليج، ام صراحة نطق بها وزير خارجية أميركا حين قال انّ ما يجري في حلب سيغيّر جميع معادلات الساحة السورية وربما المنطقة، هذا ليس تصريحه وحده بل معظم الأخبار الواردة من صحف الغرب وتسريبات استخباراتها كانت تبيّن انّ ما يحدث هو تحضير سياسي مع الروسي، وبنفس الوقت مهما أظهر الراعي الأميركي، فهو كان يحضّر معتقداً أنه كان فخاً للزجّ بكامل القوة السورية في معركة حلب بغية تحقيق تدمير لهذه القوات في نقطة ضعف معينة، خصوصاً انّ الأميركي والتركي لمّح الى امكانية التعاون الكبير وإغلاق حدود، كلّ هذا كان خداعا مارسه الغرب تحت أعين الخبراء الروس والسوريين.

فالأعين لم تكن مغلقة عما كان يجهّز في أنفاق التآمر السعودي الإسرائيلي وبرضا اميركي تامّ، فمنذ صرّحت الخارجية الاميركية بأنّ الممرات الإنسانية في حلب خدعة تبيّنت الخدعة الكبرى التي يحيكها تحالف التآمر الوهابي ضدّ هذه الأرض الطيبة، لانّ الجميع يدرك انّ حرب حلب باتت تختصر كلّ عناصر الإرهاب الوهابي في معركة ستحسم الكثير من المعارك، فمهما تكلّمنا لا يمكن تشبيه حلب الاقتصاد، التعداد السكاني، المساحة الجغرافية، حجم الضخ الإعلامي والقوات الإرهابية الداعمة لمنظمات الكفر الوهابي التي تأخذ الكثير من أنفاق هذه المدينة مقرات استخبارات لها وعلى رأسها الاستخبارات التركية والفرنسية.

فالصورة التركية لم تتضح بعد وخصوصاً الوقت الذي أخذه كيري من أردوغان في أسبوع الساعة الأخيرة قبل لقائه بوتين للزجّ بكامل المنظمات في معركة مصير علها تقلب معادلات ما حدث في الريف الشرقي، فالجميع يخلط الأوراق من الشمال الى الجنوب، ولعلّ السعودية وفرنسا هما أكثر المتضرّرين من هذا التقارب التركي الروسي، بينما الولايات الاميركية تلعب دور المتفرّج، أو الممسك بخيوط الحلّ بيد والحرب بيد أخرى، هذه وقائع بات يدركها الجميع.

فالضجة التي أحدثها ظهور داعية الإرهاب الجولاني وزملائه أكثر بكثير بأهميتها الاعلامية من ظهور مؤتمر ما يسمّى الرياض او القاهرة او او...

ودليل هذا تغييرات الأسماء لنجده ذات يوم يجلس مكان احد ممّن كانوا يتمرّسون السياسة، هذا انْ دل على شيء يدلّ على سياسة الأنفاق التي تسيّر دهاليز السياسة الوهابية والتي تدمّر الحضارة والفكر السوري، هذه الثقافة الإخوانية الوهابية الصهيونية التي تغرق مدينة التاريخ بين داعية الوهابية المحيسني ومن خلفه أبواق النفاق الاميركي الخليجي بالتباكي على منظمات اتعبتها رائحة الدماء التي سالت من دم الطفل الشهيد او أبرياء مدينة حلب.

فما شهدته المدينة وما ستشهده قريباً من صراع عالمي سيدخل جميع الأطراف في معارك كسر الطوق ومعارك استخبارات كسر النصر، فما زجّ ويزجّ لن يتوقف لأنها ستكون المعركة الأطول وربما الأكثر شراسة في تاريخ المنطقة لأنّ ما قبل حلب يدركه الغرب واميركا ليس كما قبلها، سيفتح باب جهنم في معارك الشمال وربما يدخل التركي في إنهاء التواجد المسلح لتلك المنظمات على أراضيه وهذه ستكون نهاية دعاة الوهابية، هذا الصراع الأكبر بين دول تعرف خيوط الحق والنصر وتحالف المقاومة الذين لن يتركوا فرصة للحفاظ على التاريخ ويصنعوا مجدا جديدا يضاهي ستالينغراد، فمهما دمّروا من احجار يبقى البشر العامل الأهمّ في قاموس التحالف السوري الروسي الذي يصنع مجداً يعانق خيوط الشمس كي يطفئ حقبة الظلام والنفاق الوهابي الذي صنعته اميركا.

فجميع محاولات الغدر السياسي والعسكري الاميركي لن تجدي كيري نفعاً لا في اسطنبول ولا في جنيف، وسياسة الدمى المتحركة التي يلعبونها مع تحالف آل سعود و«إسرائيل» لن تطول لأنّ النصر آت، ومهما هدّدوا بفتح جبهات جديدة بغرض إسكات جبهة حلب وإطفاء خيوط النصر فيها، فلن يقدروا لأنّ هناك مقاومين شرفاء ونسوراً أقوياء سيسحقون الأنفاق ويكسرون سياسة النفاق الوهابي الصهيوني، فخيوط النور والحق دائماً تنتصر على ساكني الجحور وأنفاق الظلم ومصاصي الدماء...

فصبراً حلب... نصرك آت لا محال.

حلب... عسى أن تكرهوا

- ينطبق مضمون الآية الكريمة عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم على وضع الجيش السوري وحلفائه في حلب.

- الهجوم الذي شنته جبهة النصرة وما ترتب عليه كشف للعالم كله أن لا وجود لشيء إسمه «الجيش الحرّ» وجماعات معارضة مسلحة، فكلّ هذه المسمّيات للتطبيل والتزمير عندما تخرج جبهة النصرة للقتال أما الميدان فللنصرة فقط.

- رمت النصرة بعد الكاستيلو بثقلها في هجوم حلب، فمكانة حلب ومعنى الحصار والسياق الذي يبشر به فرضا على النصرة أن تسعى لتحقيق أعلى إنجاز متاح.

- كشف الهجوم الثغرات لدى الجيش والحلفاء فأتاح الترميم والتصحيح.

- كشف الهجوم وما تلاه عجز النصرة عن فك الحصار ومحاصرة غرب حلب، وبالتالي سقف قدرات النصرة رغم ظاهر الإنجاز الإعلامي.

- المكاسرة الشاملة المبكرة تسقط الأوهام والغموض مع بدء الهجوم المعاكس ويلتقي بوتين وأردوغان والصورة لا تحتمل التأويل.

- يقول بوتين لأردوغان سقفنا مفتوح ولا زلنا في البداية وهم سيهبط سقفهم على رؤوسهم فهذا أعلى ما يستطيعون فتعال إلى ضفة المنتصرين بينما النار تشتعل بهم وتتساقط مواقعهم.

- عسى أن تكرهوا...

التعليق السياسي

قراءة في المشهد الانتخابي الأميركي

■ زياد حافظ*

انتهى المؤتمران الاستعراضيان للحزبين اللذين يتحكّمان بالسياسة الأميركية. ونقول استعراضيان لأنهما أقرب إلى الحفل الاستعراضي من حدث سياسي. فالقضايا الأساسية تحسم خارج المؤتمر والأخير يكرّس الخيارات. لكن الثقافة السائدة الولايات المتحدة تحبّذ العمل الاستعراضي على المضمون الذي يبقى خارج التداول. فالاستعراض يوحي بأنّ الجمهور مشارك في صنع القرار بينما القرارات اتخذت خارج المؤتمر. ولا شك أنّ الولايات المتحدة برعت في فنّ الاستعراض سواء في الشوارع في مناسبات شعبية عديدة أو في المباريات الرياضية أو طبعاً في أفلام هوليوود. أصبحت الولايات المتحدة قدوة في الاستعراض تحاول القوى السياسية في العديد من الدول تقليدها. ناهيك أنّ تلك الاستعراضات أصبحت حدثاً اقتصادياً مثمراً لمن يتولّى التزامه وتنظيمه. فالبزنس ملك في الولايات المتحدة!

بات واضحاً الانقسام الحادّ بين النخب الحاكمة والقاعدة الشعبية في الحزبين على حدّ سواء. فالقيادات الجمهورية في الكونغرس الأميركي ما زالت رافضة لقرار الناخبين الجمهوريين الذين فضلوا دونالد ترامب على سائر المرشّحين الذين حاولوا استقطاب الناخب بشعارات وبرامج غير قابلة للتحقيق وخاصة بعد إخفاقات الكونغرس الذي يسيطر عليه الحزب منذ فترة. فمعظم القادة في الحزب الجمهوري يدعمون شكلياً فقط المرشح ترامب بينما قيادات أخرى رفضت بشكل صريح دعمه كمنافسه السابق تيد كروز.

في المقابل القاعدة الشابة داخل الحزب الديمقراطي ممتعضة كثيراً من فوز هيلاري كلينتون بتسمية الحزب لها. فهناك من يشكّك بمصداقية المؤتمر ويتهم القيادة بسرقة الانتخاب عبر منع مناصري سندرز من التكلّم في المؤتمر. وهناك من يذهب أبعد من ذلك ويعتبر أنّ سندرز ارتكب خيانة بحق ناخبيه في السكوت عن «سرقة التسمية» وعن دعوته لدعم هيلاري كلينتون التي لا تمثّل القاعدة الديمقراطية بل مصالح الشركات الكبرى. فهذه القاعدة التي صوّتت بكثافة للمرشح برني سندرز أصبحت غير مقتنعة بتوصيته بالتصويت لهيلاري كلينتون لضمان فوز مرشح ديمقراطي للبيت الأبيض لأنّ هيلاري كلينتون غير معنية بالبرامج والتغييرات التي تطالب بها القاعدة.

فهيلاري كلينتون تمثل الطبقة الحاكمة بامتياز. فهي قريبة جداً من بيوت المال. لا ننسى أنّ زوجها الرئيس السابق بيل كلينتون هو من سمّى روبرت روبين وزيراً للخزينة الأميركية. وروبين تولّى مناصب قيادية عديدة في بيت المال الشهير والمسؤول عن الأزمات المالية الكبرى التي عصفت بوول ستريت عام 2007–2008، أيّ غولدمان ساكس. بعد خروجه من الحكومة أصبح رئيساً لمجموعة «سيتي غروب». خلال عهد كلينتون تمّ تفكيك القيود على المصارف والسماح لها بالمضاربة بأموال المودعين ليس لحسابهم بل لحساب المصارف. فالربح للمساهمين والمسؤولين في المصارف والخسارة على المودعين والدولة المعنية بعدم انهيار المصارف. وهذا ما حصل بالفعل قبل وخلال وبعد أزمة الرهونات العقارية. إذن، هيلاري كلينتون قريبة من بيوت المال وهذا ما لا تقبله قاعدة الحزب بشكل عام وخاصة الشباب الذين صوّتوا لبرني سندرز.

أما الآن، فنشهد تحالفاً قوياً من القوى المناهضة لدونالد ترامب يقود حملة في منتهى العنف عليه مستفيدة من أخطائه وخفّته وتسرّعه في إدلاء التصريحات المثيرة. وتحاول هذه الحملة دعم فعاليتها عبر نشر استطلاعات للرأي العام تموّلها تلك المصالح لإبراز تراجع حظوظ ترامب بالفوز. كما أنّ تصريحات بعض المسؤولين، من الرئيس أوباما إلى قادة في البنتاغون والوكالة المركزية للاستخبارات تعلن عن عدم كفاءة ترامب بالرئاسة، وبالتالي ضرورة إقصائه. حتى معهد «بروكنز» المشهور والمقرّب من الحزب الديمقراطي واللوبي الصهيوني ينادي بضرورة خروج ترامب من السباق الرئاسي.

مشكلة ترامب هي أنه يهدّد بشكل مباشر مجمل سياسات المجمع العسكري الصناعي المالي الذي يتحكّم بالولايات المتحدة. وإنْ كان لا يهدّدها بشكل مباشر فهو غير معني بتلك السياسات مما يجعله «عدواً» يجب الإطاحة به أو أكثر كما أشار وليم بنيت في حديث مثير حيث قال بالحرف الواحد إنّ ترامب قد يقتل قبل أن يصل إلى البيت الأبيض! ووليم بنيت من أركان الحزب الجمهوري متديّن ومحافظ ويحظى باحترام كبير من كلّ الجهات، كما أنه وزير سابق للتربية في عهد بوش الابن.

ترامب يدعو إلى التفاهم مع روسيا والابتعاد عن الصراعات التي ليس للولايات المتحدة مصلحة حيوية فيها، وهذا عكس ما تريده هيلاري كلينتون والجوقة التي تدور في فلكها من محافظين جدد وليبراليين أصحاب واجب التدخّل في شؤون دول العالم لحماية من يعتبرونهم مظلومين! فعلى الولايات المتحدة واجب وحق التدخل لحماية المستضعفين. هذه فلسفة الرئيس الأميركي وودرو ولسون الذي أطلق نظريته خلال ولايته التي تخلّلها تدخّل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى. الجدير بالذكر أنّ الكاتبة الأميركية اليسون وير أوضحت في كتابها الموّثق «خلافاً لمصلحتنا» أنّ دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى لم يكن ضرورة للمصلحة الأميركية بل كان فقط لمصلحة الحركة الصهيونية. واليسون وير هي رئيسة جمعية «لو يعرف الأميركيون» التي تريد تثقيف الأميركيين حول قضايا الشرق الأوسط ودور اللوبي الصهيوني في توريط الولايات المتحدة في نزاعات ومآسي أدّت إلى استعداء الشعوب في المنطقة. كما هي رئيسة مجلس المصلحة الوطنية التي تضمّ ديبلوماسيين وكتاباً وصحافيين وناشطين ناقدين لسياسات الإدارة الأميركية في الوطن العربي.

لم تخف كلينتون رغبتها في مواجهة روسيا والإطاحة بالرئيس الأسد وتدمير سورية خدمة للكيان الصهيوني كما تبيّن من تسريبات «ويكيليكس»، ويؤيدها في ذلك المحافظون الجدد الذين التحقوا بها والمتدخّلون الليبراليون. أما أهمّ رموز تلك الجوقة من المتدخّلين الليبراليين فهناك ميشال فلورنوا وسمانتا باورز وسوزان رايس. فلورنوا كانت مرشّحة لتخلف شاك هيغل في وزارة الدفاع إلاّ أنّ ولاءها لهيلاري كلينتون حال دون ذلك فأسسّت مركزاً للأبحاث للأمن الأميركي شارك فيه رموز المحافظين الجدد من روبرت كاغان (زوج فيكتوريا نيولاند الشهيرة بشتم الاتحاد الأوروبي ومدبّرة الانقلاب في أوكرانيا) وريتشارد زولك وبول ولفويتز.

ومن «أخطاء» ترامب إشادته بالرئيس السوري بشار الأسد الذي يحارب «الإرهاب»، وبالتالي أصبح على تناقض مباشر مع هيلاري كلينتون. أما في الصراع العربي الصهيوني فارتكب «الخطيئة المميتة» بالنسبة للنخب الحاكمة عند تصريحه بالوقوف إلى الحياد في الصراع بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني الغاصب. صحيح أنه اضطر للتراجع عن ذلك الموقف تحت وطأة الضغوطات التي مورست عليه لكنه «كشف» عن يقين موقفه. فهو براغماتيكي لا تتحكّم فيه الأيديولوجية أو المصالح التي ليست مصالحه وبالتالي غير معني بالسردية التي تتبناها الإدارات الأميركية المتتالية. بشكل مختصر خطابه السياسي الداخلي والخارجي والاقتصادي يقع خارج سياق خطاب الطبقة الحاكمة. وما يمكّن ترامب من صوغ سردية سياسية مغايرة للسردية السائدة لدى النخب الحاكمة هو استقلاليته المالية. فهو غير مدين للمساهمات المالية الكبرى من أصحاب المصالح ومجموعات الضغط التي تتحكّم بتمويل المرشحين. فاستقلاليته سمحت له بتقديم خطاب شعبوي بامتياز استطاع من خلاله استقطاب القاعدة الجمهورية عبر محاكاة الغرائز والعصبيات الموجودة والتي لا تريد التكلّم عنها أو الاعتراف بها النخب الحاكمة. فهي حقائق تنفجر يومياً في أحداث دموية في زمن القلّة الاقتصادية وعدم الاستقرار والاطمئنان.

أما على الصعيد الداخلي فليس لدونالد ترامب مواقف واضحة ومبدئية. فهو متقلّب المواقف وفقاً لما تدعو إليه الظروف، ولدغدغة قاعدته المؤلفة من البيض الحاقدين بسبب الضيق الاقتصادي، ومن تنامي الهجرة الوافدة إلى الولايات المتحدة التي «تسرق» وظائفهم. الحقيقة هي أنّ المهاجرين الوافدين إلى الولايات المتحدة، وخاصة من دول أميركا اللاتينية يشغلون وظائف لا يريد الأميركيون البيض القيام بها من تنظيف الشوارع وقطاع البناء وسائر الأعمال اليدوية، ناهيك عن الزراعة. والاقتصاد الأميركي في الولايات الجنوبية الغربية يرتكز إلى القطاع الزراعي وبالتالي يرى منفعة مباشرة من تشجيع الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية، وهي أقلّ كلفة على المستثمر الأميركي. وهنا تقع الازدواجية في الخطاب السياسي إنْ لم يكن النفاق المفضوح. فمن جهة نرى تنديداً بتلك الهجرة والويل والثبور وعظائم الأمور لمن يخالف قوانين الهجرة، ومن جهة ثانية هناك غضّ نظر عن تلك الهجرة غير الشرعية لأنها تفيد الاقتصاد الأميركي. السجال الفعلي هو حول الخدمات الاجتماعية من المدرسة إلى الاستشفاء والتي يطالب بها المهاجرون غير الشرعيين ولكن واقعهم غير الشرعي داخل الولايات المتحدة لا يسمح بذلك. هنا نرى المزايدات بحجة «إنسانية»، ومزايدات بحجة «وطنية». كلام ترامب حول إقامة جدار بين الولايات المتحدة والمكسيك وإجبار الحكومة المكسيكية على المشاركة في نفقات بناء ذلك الجدار يدخل في إطار المزايدات التي أكسبته أصوات الناخبين. أما مصداقية تحقيق ذلك الهدف «الانتخابي الشعبوي» فهي مهزوزة.

أما في ما يتعلّق بتصريحاته العنصرية ضدّ المسلمين فهو انعكاس لشعور عميق عند شرائح واسعة من الجمهور الأميركي الذي يشاهد عمليات إرهابية تقوم بها فلول «داعش» في الولايات المتحدة، وذلك بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 التي ما زالت تشكل هاجساً عند كلّ الأميركيين. خطاب ترامب العنصري يدغدغ الغرائز عند ناخبيه ولكنه ليست لديه مواقف مسبقة أو مبدئية تجاه الإسلام أو المسلمين. فهو مستعدّ ليقول أيّ شيء يحاكي شعور ناخبيه وذلك للوصول إلى التسمية ومن بعد ذلك إلى الرئاسة. خطابه خطاب انتهازي بامتياز قد يتراجع عنه في أيّ لحظة إذا ما اقتضت الأمور. لكن في المقابل خطابه الناقد للأسر الحاكمة في دول الجزيرة العربية يهدّد مصالح مباشرة لهيلاري كلينتون حيث مكتب شؤونها القانونية يمثل مصالح أمراء ورجال أعمال عرب نافذين ومن المساهمين الكبار في حملتها الانتخابية.

أما تنديده باتفاقيات التجارة الحرّة والدعوة لحماية المنتوجات الأميركية فتتناقض مع استثماراته الخاصة في مشاريع صناعية خارج الولايات المتحدة واستيراد منتوجاتها للمنافسة في الأسواق الأميركية. وهذا ما تستفيد منه حملة هيلاري كلينتون التي تشكّك بمصداقيته. فهو يزعم أنه يقود حملة لتقوية الصناعة الأميركية عبر إعادة الاعتبار للتعريفات الجمركية التي تحمي الصناعات الوطنية وتعاقب المستوردات خاصة تلك الآتية من الدول الآسيوية وفي مقدمتهم الصين. ويتساءل الكثيرون هل يستطيع ترامب فرض العقوبات على الشركات التي تحظى بامتيازات داخل الولايات المتحدة ولكنها «تهرّب» الوظائف إلى الخارج؟ هل يستطيع ترامب ضرب عرض الحائط أسس الاقتصاد النيوليبرالي الذي يستفيد هو منه شخصياً والعودة إلى فرض القيود المنظمة على النشاطات الاقتصادية كما يدعو برني سندرز؟ أسئلة ربما قد يجيب عليها في المناظرات المرتقبة (هذا إذا حصلت!) مع المرشحة للحزب الديمقراطي.

مشكلة ترامب أنه متقلّب في المواقف وقليل الثقافة بالمعنى العام والخاص وبالثقافة السياسية. فهو شبه جاهل أقرب إلى جورج بوش الابن لكنه ثري جداً وصاحب اندفاع قوي في العلاقات العامة. لا تنقصه الحنكة والقدرة على عقد الصفقات ولكن هل هذه صفات كافية تؤهّله لتولي رئاسة أكبر وأقوى دولة في العالم حتى الآن وإنْ تراجع نفوذها؟ فشعاره الانتخابي هو «لنجعل أميركا عظيمة مرة أخرى» وكأنه اعتراف بالأفول والتراجع. لذلك يبدو ترامب مرشحاً من النوع الخفيف حتى وصفه المعلّق الأميركي جورج ويل بأنه سطحي وأنّ سطحيته عميقة! لكن ما لم يفصح عنه جورج ويل هي أنّ تلك السطحية موجودة عند عدد كبير من السياسيين الأميركيين. فمستوى الجهل والسطحية عند أعضاء مرموقين في الكونغرس الأميركي مأساوي للغاية. فلا ننسى الرئيس الأسبق جورج بوش الابن الذي كان كنزاً من مادة السخرية عند الناقدين الهزليين (ستاند اب كوميديانز). وهناك قصص وطرائف عن المرشحة سارة بالين لا تقلّ أهمية في عمق جهلها للأمور عن جهل ترامب. ويتساءل البعض هل مواصفات السياسي الأميركي وصلت لأن يكون في مستوى معيّن من الجهل؟ على كلّ حال، إنّ من يطمح بتمثيل الأميركيين لا يختلف كثيراً عن أكثرية من الأميركيين الذين لا يفقهون بالشؤون الدولية ولا يتجاوز نطاق اهتماماتهم مصالحهم الخاصة والضيقة. لو كانت الولايات المتحدة دولة اعتيادية من بين الدول لما كان ذلك الأمر مقلقاً. ولكن بما أنها دولة عظمى تطمح إلى قيادة العالم فنظامها السياسي لن يأتي إلاّ بنوعيات رديئة من المرشحين على المناصب العامة وهذا أمر مخيف. فعلى ما يبدو سمة الرداءة أصبحت شائعة في العالم وخاصة في الدول الغربية التي تطمح في استمرار قيادتها للعالم. ففرنسا اليوم غير فرنسا ديغول، وألمانيا اليوم غير ألمانيا اديناور، وبريطانيا اليوم غير بريطانيا تشرشل أو مارغريت ثاتشر. أما أميركا اليوم فهي أقرب إلى جورج بوش أو سارا بالين واليوم دونالد ترامب. أما العالم من السياسيين فالفساد ينخره إلى العظم!

الخيار بين السيّئ والأسوأ...

لذلك المرشحان الجمهوري والديمقراطي يتنافسان موضوعياً على من هو أكثر سوءاً من الآخر وإنْ اعتقدا أنّ الآخر هو الأسوأ! هذا هو الخيار المتاح للمواطن الأميركي. فعليه أن يقرّر من هو السيّئ جداً ومن هو أسوأ منه أو منها! هذه هي الحقيقة المرّة التي تعني أنّ النظام السياسي الذي يفرز هذا النوع من الخيارات أحلاهما مرّ للغاية، هو نظام وصل إلى طريق مسدود. لا ينقص الولايات المتحدة نخباً من الطراز الأول لكن النظام السياسي والنظام الانتخابي الناتج عنه يبعد النوع الجيّد ولا يأتي إلا بنوعيات تخضع لحكم المال للوصول إلى المنصب. من هنا أهمية ترشيح ترامب عند الحزب الجمهوري وأيضاً ترشيح سندرز عند الحزب الديمقراطي. فهما من خارج السياق العام وإنْ لم يكونا من النوع الذي يستطيع أن ينجز تغييراً فعلياً. الفرق هو أنّ قيادة الحزب الجمهوري استخفت بدونالد ترامب فاعتبرته مهرّجاً ومسلّياً ولكن غير جدّي لذلك تمّ التساهل معه أو الاستخفاف بترشيحه. بينما قيادة الحزب الديمقراطي كانت واعية للخطر الذي يمثّله برني سندرز فتحرّكت الماكينة الحزبية ضدّه واستطاعت إفشاله في الفوز بالتسمية وذلك لصالح مرشح النظام الحاكم في الولايات المتحدة أيّ هيلاري كلينتون. تواطؤ قيادة الحزب انكشف مع تسريبات «ويكيليكس»، فاضطرت قيادة الحزب إلى التضحية برئيسة لجنة الحزب الديمقراطي اليزابيت شولتز واسرمان وبعض المسؤولين الآخرين الذين يتجاوز عددهم أصابع اليد.

أما في ما يتعلّق بالتكهّنات حول من سيفور بالسباق الرئاسي فمعظم التحليلات إنْ لم نقل جميعها تعكس رغبات أكثر مما تعكس وقائع غير قابلة للنقاش. فمن جهة هناك من يعتمد على استطلاعات الرأي العام ليبني أو يدعم مواقفه وخاصة أولئك الذين يراهنون على فوز هيلاري كلينتون. صحيح أنّ عدداً من الاستطلاعات تشير إلى تقدّمها على ترامب بنسبة تتفاوت بين 5 إلى 8 نقاط، وخاصة بعد انتهاء المؤتمر الديمقراطي وبعض «التخبيصات» التي ارتكبها دونالد ترامب. لكن جميع هذه الاستطلاعات أعدّتها وسائل إعلام لم تخف عداءها للمرشح الجمهوري ترامب، وبالتالي هناك شكوك حول مصداقية تلك الاستطلاعات. ما لا تشير إليه تلك التحليلات هي أنه ترامب استطاع أن يغذّي صندوقه الانتخابي من ناخبين صغار (كما حصل مع أوباما عندما هزم هيلاري كلينتون) بنسبة 87 مليون دولار وذلك خلال الأسبوعين بعد المؤتمر الجمهوري والديمقراطي. هذا يعني أنّ هناك قاعدة شعبية صلبة ما زالت مؤمنة بدونالد ترامب رغم الحملة الإعلامية الشرسة التي لم يشهدها المشهد السياسي في الولايات المتحدة مثيلاً لها. فالحملة المركّزة على ترامب تعني الازدراء من شريحة واسعة من الناخبين، وبالتالي يجب توقّع ردود فعل من الناخبين هذا إذا ما ارتكب دونالد ترامب حماقات جديدة أو أدلى بتصريحات مثيرة ومتناقضة تؤكدّ خفّته وسطحيته.

المشكلة في ترامب أم في مؤيّديه؟

فالأخطاء التي يرتكبها ترامب تسهّل عملية الانتقاد والاستهزاء منه. اللافت هو تصريح الرئيس الأميركي أوباما الذي اعتبر ترامب غير مؤهّل للرئاسة، والتأهيل هنا يأخذ البعد العقلاني والإستقرار النفسي وكأنّ ترامب مريض عقلياً. هذا يعني أنّ على الناخب الأميركي المؤيد لترامب أن يتخلّى عن مرشحه. لم يسبق لأيّ رئيس أن ينعت أيّ مرشح بعدم التأهيل وليس فقط الكفاءة. هذا يدلّ على مدى الإرباك لدى الطبقة السياسية في الولايات المتحدة. فإذا كان دونالد ترامب ذلك الرجل المعتوه والمريض عقلياً كما يتمّ تصويره في الإعلام فلماذا تستمرّ شرائح واسعة من الجمهور الأميركي في تأييده؟ هل المشكلة في ترامب أم عند تلك الشرائح؟ فما هو الحلّ؟ وهل هناك قناعة أن «هزيمة» ترامب ستكون مقبولة لدى تلك الشرائح؟ لقد طفح الكيل عند هؤلاء وتصويتهم لترامب ليس تأييداً له كشخص بل كرفض لنمط وسلوك عند الطبقة السياسية الحاكمة التي أهملت وما زالت تهمل تلك الشرائح. أليس كل هذه التعليقات رفضاً لنتائج «الديمقراطية» التي تتغنّى بها الولايات المتحدة، أم أصبحت الديمقراطية هي النظام الذي يدعم الطبقة السياسية الحاكمة بكافة تشكيلاتها ولا يحق للمواطن أن يطلب المساءلة والمحاسبة.

ماذا يعني كلّ ذلك للعالم بشكل عام ولنا كعرب بشكل خاص؟ الإجابة تعطي صورة قاتمة جداً مهما كانت النتائج سواء فازت هيلاري كلينتون أو دونالد ترامب. فالرعب سيكون سيد الشعور عند العالم أما للنزعة الإجرامية في القتل وسفك دماء الآخرين (كلينتون) أو إشعال حرب نووية (ترامب). كما ذكرنا أعلاه الخيار هو بين السيّئ جدّاً والأسوأ. منسوب إمكانية ارتكاب الحماقة القاتلة، ونعني هنا اللجوء الى السلاح النووي في النزاعات القائمة والمرتقبة بسبب المصالح الأميركية في المجمع العسكري الصناعي المالي والأمني، فهذا المنسوب كبير ويوازي الخوف والرعب في الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي من اندلاع حرب نووية. لكن إذا ما افترضنا أنّ العقّال في المؤسسة الحاكمة قد يتدخّلون لمنع الحماقة القاتلة كما تدخلّوا عبر لجنة بيكر هاملتون للحدّ من حماقة جورج بوش الابن عام 2006 فيمكن عندئذ تفادي الكارثة. لكن هذا يعني أنّ لعبة الهاوية قد وصلت إلى ذروتها، وأنّ عدم الاستقرار أصبح القاعدة، وأنّ أيّ حدث غير محسوب على مستويات منخفضة من القرار قد تؤدّي إلى الانفجار.

الولايات المتحدة ما زالت في حال إنكار لضعفها البنيوي، حتى إذا ما أقرّت النخب بذلك، فإنّ البنية السياسية وقاعدة اللعبة الصفرية بين المتنافسين من ديمقراطيين وجمهوريين لن تسمحا بالتراجع والمراجعة لسياسات تستفز العالم بأسره. حلفاء الولايات المتحدة في الغرب دول على وشك الإفلاس المالي والاقتصادي والأخلاقي، وفي بعض الدول العربية أنظمة ظلامية من خارج التاريخ. فالمحظور أخلاقياً أصبح مطلوباً لبقاء الهيمنة الأميركية والأنظمة العربية المهتزّة. فكيف يمكن للولايات المتحدة ومعها حلفائها في الغرب وفي المشرق العربي والكيان الصهيوني أن يقودوا العالم وهم في حالة إفلاس اقتصادية ومالية وسياسية وأخلاقية في آن واحد؟ المشهد يشبه مشهد الإمبراطورية الرومانية قبل أن تنهار تحت ضربات البرابرة. فكانت تحظى بجيوش كبيرة وجبّارة ولكن الفساد ينخرها ويفرغ كلّ عناصر قوتها. هناك تشابه كبير بين ما يحصل في الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين والعرب ومعها الكيان الصهيوني وما حصل لدى الإمبراطورية الرومانية. مستقبل الولايات المتحدة وحلفائها سيكون في الحدّ الأدنى مفعم بالتحديات إنْ لم تكن استعصاءات وفي الحدّ الأقصى أزمات وجودية لا خلاص منها.

* أمين عام المؤتمر القومي العربي

الاقتصاد «الإسرائيلي» والمستقبل القاتم

■ رامز مصطفى

الاقتصاد «الإسرائيلي»، منذ نشأة الكيان الغاصب على أرض فلسطين في أيار من العام 1948 تميّز بالفرادة، من حيث تكوينه وحيويته وتمكّنه من التطوّر، بالاستفادة أولاً من السياسات الاقتصادية التي اتبعتها حكومات «حزب العمل»، وغيرها، وثانياً من توظيف الكثير من العوامل التي توفرت أو وظفت له كتلك التبرّعات اليهودية السخية «اسحاق إكانان مؤسس عائلة روتشيلد الفاحشة الثراء» – تعويضات عن المحارق النازية المزعومة «هولوكوست» – تدفق المساعدات الأميركية الآخذة بالتصاعد وليس آخرها تلك المساعدات التي من المقرّر أن ترى طريقها نحو التنفيذ قبل نهاية ولاية الرئيس أوباما، والتي تقدّر قيمتها بنحو 3.7 مليار دولار سنوياً وعلى مدار السنوات العشر المقبلة من بدء التطبيق للاتفاق).

هذه الفرادة التي تمتع بها الاقتصاد «الإسرائيلي» لم تحمه من التعرّض للأزمات، ولم تجعله في مأمن من مستقبل اقتصادي قاتم بحسب الرسالة التي وجهها عدد من كبار الاقتصاديين في الكيان «الإسرائيلي» من بينهم دوبي أميتاي رئيس «اتحاد المزارعين» وشرجا بروش رئيس «اتحاد الصناعيين»، ويائير سروسي رئيس «اتحاد المصارف». والتي حذروا فيها رئيس حكومة الكيان بنيامين نتنياهو من خشيتهم على الأوضاع الاقتصادية ومستقبلها، حيث أنّ النمو لا يشهد أيّ تطوّر فعلي، داعين نتنياهو إلى إعادة النظر في كيفية إدارة الاقتصاد «الإسرائيلي»، لأنّ استمرار غياب هذا الاهتمام سيشكل خطورة جدية على المستقبل الاقتصادي في الكيان، قائلين: «إننا نتوجه إليك من منطلق القلق الحقيقي على المستقبل الاقتصادي والاجتماعي لدولة إسرائيل، ومن منطلق الإيمان أنه بقوى مشتركة نستطيع حث مستقبل ثمانية ملايين مواطن». واعتبر هؤلاء أنّ سوء تلك الأوضاع مردّه إلى أسباب «غلاء تكلفة الإنتاج، وخطوات مسّت بالملكيات الخاصة، والتشريعات الخاصة، التي حوّلت الاقتصاد إلى أحد الاقتصاديات الأصعب في إدارة الأعمال في العالم».

ومؤشرات الركود في الاقتصاد «الإسرائيلي» تعود لعدة سنوات مضت، فقد انعكس ما سمّي بـ«الربيع العربي» بشكل أو بآخر على «إسرائيل»، عندما تهاوت أنظمة عربية على علاقة وثيقة بها، حيث تأثر بها المستوطنون الذين هزّت تظاهراتهم مغتصبَة «تل أبيب»، فأشعل المستوطن موشيه سليمان النار في نفسه على غرار التونسي محمد البوعزيزي، بسبب الضائقة المالية العائدة إلى الديون الربوية المتراكمة لـ«مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية»، والتي على أثرها صادرت الحكومة منزله ومنزل والدته، وهذا ما أوضحته شقيقة موشيه سليمان حول أسباب إقدامه على حرق نفسه في قولها: «تدهورت حالته النفسية بعدما سلبوه كلّ ممتلكاته، العمل والشاحنة والبيت، وتوجه إلى كلّ السلطات إلا أنّ أحداً لم يسمعه». ويومها كتب رويتال حوفيل في صحيفة «هآرتس» حول حادثة إحراق موشيه سليمان نفسه قائلاً: «إنّ موشيه سليمان هو قصة انهيار الأمن الاقتصادي الإسرائيلي، مؤكداً أنّ كلّ ما أراده الرجل هو العيش حياة كريمة، إلا أنه خلال عشر سنوات تحوّل من صاحب عمل مستقلّ إلى شخص مشرّد لا يملك حتى السكن، نفد صبره بعد صراع طويل مع السلطات ودخل الآن في صراع جديد مع الموت». وأكد حوفيل «أنّ موشيه سليمان هو قصة انهيار الأمن الاقتصادي الإسرائيلي، وأن حالته لن تكون الوحيدة في ظل السياسات الرأسمالية التي يطبّقها نتنياهو والتي لا تنظر بعين الرحمة إلى الفقراء والمحتاجين». وتلك التظاهرات التي خرجت قبل سنوات شكلت الصدمة لحكومة نتنياهو، حيث بلغ عدد المحتجين الذين نزلوا إلى شوارع الكيان نحو 460 ألف نسمة، في مغتصبة «تل أبيب» وحدها نزل نحو 300 ألف، ووصل إلى القدس نحو 60 ألف متظاهر، فيما وصل إلى مدن وبلدات الشمال الفلسطيني نحو 100 ألف. وقد وجهت عضو «الكنيست» ستاف شفير عن «حزب العمل»، والتي تعتبر من قائدات الاحتجاجات الاجتماعية عام 2011، انتقاداً لاذعاً إلى السياسة الاقتصادية والمالية التي تعتمدها حكومة نتنياهو آنذاك، والتي تهدف إلى المسّ بالطبقات الفقيرة، فقالت: «قبل وقت غير طويل، لم يكن في وسع الإسرائيلي المتوسط الدخل التذمّر من غلاء المعيشة أو الاحتجاج عليه، والتذمّر من سعر شراء شقة أو استئجارها. كانت المواضيع المهمة هي الأمن، والتهديد الإيراني، ومستقبل السلام مع الفلسطينيين. لكن الاحتجاجات غيّرت فحوى الحديث السياسي والاجتماعي. كنا مضطرين للاحتجاج على غلاء المعيشة، على الفوارق الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء، وعلى ضعف الجهاز التربوي».

فالاقتصاد «الإسرائيلي» الذي يعاني ومنذ سنوات من ركود في نموّه الذي لم يعد يتجاوز عتبة الـ 2.5 بالمائة، بينما كانت نسبته في العقد الماضي تتخطى سقف الـ 5 بالمائة، يعاني أيضاً من أسباب تجاوزت السياسات والبرامج الاقتصادية السيئة لحكومة نتنياهو، لتتعداها إلى هجرة الأدمغة والشباب «الإسرائيلي» إلى خارج الكيان نحو ألمانيا وروسيا، هرباً من ازدياد نسبة البطالة. وهذا ما بيّنته صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية عن أنّ عدد الأكاديميين الذين يهجرون «إسرائيل» زاد في العام 2015 نحو 1076 شخصاً عما كان عليه في العام 2014. وهو ما يدلل على أنّ الخطة التي كانت أعلنتها الحكومة «الإسرائيلية» في العام 2010 للحدّ من فرار الأدمغة لم تكن مثمرة. مضافاً إلى ذلك فإنّ تركيز حكومة نتنياهو على حلّ مشكلة الإسكان كانت على حساب مواجهة التحديات الحقيقية التي يواجهها الاقتصاد «الإسرائيلي»، والعمل على التقليص الحادّ في ميزانيتها العامة، لمواجهة التدهور في الوضع الاقتصادي العام، والذي بلغ 14 مليار شيكل، أيّ حوالى 3.5 مليار دولار.

وتأتي المقاطعة للبضائع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الخارج، حيث أقرّ الاتحاد الأوروبي مقاطعة منتجات المستوطنات، وانخفاض الصادرات «الإسرائيلية» بنسبة 13 بالمائة، عاملاً يسهم في الأزمة الاقتصادية في الكيان.

وأخيراً الانتفاضة الفلسطينية الثالثة التي تسبّبت وفي شهرها الثاني بخسائر مباشرة في الاقتصاد «الإسرائيلي»، وهذا ما أوضحته صحيفة «هآرتس» العبرية عن أنّ قطاع الخدمات خاصة المطاعم والمقاهي، تعرّض لخسائر جسيمة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، بعدما خلت المطاعم من روادها ما يشكل تهديداً حقيقياً على استمرار عملها. وما أكدته وسائل إعلامية «إسرائيلية» في أنّ الانتفاضة الفلسطينية ومع إنهاء شهرها الأول، قد تسبّبت في خسائر وصلت إلى 2.8 مليون دولار، وإذا ما استمرّت فإنّ الخسائر في ازدياد، مما سيفقد الاقتصاد «الإسرائيلي» 6 بالمائة من نموه السنوي.